الاقتصاد والأعمال

alwasat.com.kw

الجمعة 22 رمضان 1441 هـ/ 15 مايو 2020 – السنة الثالثة عشرة – العدد 3696 E

الوسط

Friday 15th May 2020 - 13 th year - Issue No.E 3696

«التجارة»: انسيابية تسليم المواد الغذائية عبر 61 سوقاً مركزياً

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية رصد 61 جمعية وسوقا مركزيا ومحال تجارية وصيدلية خلال جولاتها التفتيشية ومراقبة 57 فرعا للتموين للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها والوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات. وقالت (التجارة) في بيان أمس الخميس إن جولات فرقها التفتيشية مستمرة في عملها وذلك في ظل القرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 134 شكوى عبر الخط الساخن (135) مشددة على ضرورة الالتزام بالقانون لما تمر به البلاد من ظرف استثنائي وانها ستكون وفرقها التفتيشية بالمرصاد لكل من تسول له نفسه استغلال الظرف الحالي.

بدعم من تقرير لـ «أوبك» وهبوط المخزونات الأميركية

صعود أسعار النفط العالمية.. و«الكويتي» يسجل 21.99 دولاراً

صعدت أسعار النفط الخام قليلا في بداية تعاملات أمس الخميس، مدفوعة بهبوط مفاجئ في مخزونات الخام الأمريكي، خلال الأسبوع الماضي المنتهي بتاريخ 8 مايو الجاري.

وخالفت بيانات مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة التوقعات، وتراجعت بمقدار 700 ألف برميل الأسبوع الماضي، في أول هبوط منذ 4 أشهر، فيما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع بـ4.14 ملايين برميل.

وحصلت أسعار الخام على دعم طفيف من تقرير منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، الأربعاء، بشأن بدء عودة الاستقرار إلى سوق النفط في الربعين الثالث والرابع 2020.

صعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم يوليو بنسبة 2.40 بالمئة أو 71 سنتا، إلى 29.91 دولارا للبرميل.

في نفس الاتجاه، صعدت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط تسليم يونيو بنسبة 2.57 بالمئة أو 66 سنتا، إلى 25.96 دولارا للبرميل.

وتحسنت أسعار النفط قليلا منذ بدء دخول اتفاق «أوبك +» حيز التنفيذ مطلع مايو الجاري، لكنها ظلت دون مستويات 30 دولارا للبرميل.

وبدأ تحالف «أوبك +» منذ مطلع الشهر، تنفيذ خفض في إنتاج النفط بمقدار 9.7 ملايين برميل يوميا، يستمر شهرين، في محاولة للقضاء على تخمة المعروض النفطي في السوق العالمية.

وعلى الصعيد المحلي، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 45 سنتا ليبلغ 21.99 دولار مقابل 21.54 دولار في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وزيرا الطاقة:

السعودية وروسيا ملتزمتان بتحقيق استقرار أسواق النفط

أكد وزيرا الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان والروسي ألكسندر نوفاك أن بلديهما لا يزالان ملتزمين «التزاما كاملا» ببلوغ الهدف المتمثل في تحقيق استقرار الأسواق البترولية العالمية وتسريع إعادة التوازن إليها.

جاء ذلك في بيان مشترك صدر عن الوزيرين بعد اتصال هاتفي جرى بينهما في إطار مشاوراتهما المستمرة بشأن تطورات السوق البترولية العالمية.

وقال الوزيران في البيان «نحن على ثقة تامة بأن شركاءنا في اتفاق (أوبك +) متوافقون تماما مع هذه الأهداف وبأنهم سيواصلون التزامهم باتفاق (أوبك+)». وأضافا «وفي هذا الصدد نود أن نشيد بشكل خاص بالجهود التي يبذلها المنتجون من أنحاء العالم الذين بادروا بشكل طوعي إلى تعديل كميات إنتاجهم انطلاقا من إحساسهم بالمسؤولية المشتركة».

وأضافا «ونود كذلك أن نعرب عن ارتياحنا لبوادر التحسن التي ظهرت مؤخرا على المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات السوق وخصوصا ما يتعلق منها بنمو الطلب على البترول وتراجع حدّة القلق بشأن قيود التخزين في الوقت الذي بدأت العديد من الدول، حول العالم في تخفيف إجراءات الإغلاق الصارمة فيها».

ومن جانبه أعرب الوزير الروسي عن الترحيب بتخفيضات الإنتاج الإضافية الكبيرة التي بادرت السعودية إلى تبنيها بشكل طوعي وكذلك بالخطوات التي اتخذتها كل من دولة الكويت والإمارات لدعم جهود المملكة. وأشار نوفاك إلى أن تلك الخطوات تعد نموذجا مثاليا للإجراءات الفاعلة الجديرة بالترحيب والضرورية كذلك للتعجيل بإعادة التوازن للسوق البترولية العالمية.

«الطاقة الدولية»: 8.6 مليون برميل تراجع طلب النفط يومياً

قالت وكالة الطاقة الدولية أمس الخميس إن الطلب على النفط ما زال يتجه لتسجيل انخفاض قياسي في 2020، لكنها قلصت توقعاتها للانخفاض مستندة في ذلك إلى تخفيف إجراءات العزل العام.

وأضافت الوكالة في تقريرها الشهري أن من المتوقع أن ينخفض الطلب 8.6 مليون برميل يوميا، لتقلص بذلك تقديرها بواقع 690 ألف برميل يوميا.

وقالت الوكالة التي مقرها باريس إن نحو 2.8 مليار شخص سيعيشون في ظل إجراءات عزل عام تهدف إلى احتواء فيروس كورونا بحلول نهاية مايو ، انخفاضا من أربعة مليارات في أبريل نيسان.

وعزت الوكالة خفض التوقعات أيضا إلى حركة تنقل أقوى من المتوقع في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكذلك ارتفاع الطلب الصيني مع تعافي البلاد من تفشي الفيروس.

وقالت الوكالة «النشاط الاقتصادي بدأ تعافيا تدريجيا لكن هشا. على الرغم من ذلك تظل هناك حالة كبيرة من الضبابية. على رأسها ما إذا كانت الحكومات تستطيع تخفيف إجراءات العزل العام بدون أن يؤدي ذلك إلى ظهور حالات تفش جديدة لكوفيد19–».

وسجلت دول منتجة، خارج ما يعرف بمجموعة أوبك+، بقيادة الولايات المتحدة وكندا انخفاضا في الإنتاج بنحو ثلاثة ملايين برميل يوميا في أبريل، مقارنة مع بداية العام.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية أن تكون الولايات المتحدة بنهاية العام الجاري أكبر مساهم منفرد في خفض الإمدادات، بتراجع قدره 2.8 مليون برميل يوميا على أساس سنوي.

وقالت الوكالة «برهنت قوى السوق على مدى تأثيرها على جانب الإمدادات، وأظهرت أن المعاناة الناجمة عن انخفاض الأسعار تلحق الضرر بكافة المنتجين».

الذهب يتخطى خسائره بعد تحذير أميركا من ضعف نمو الاقتصاد

تجاوز الذهب، أمس الخميس، خسائره التي مني بها في مطلع التعاملات بعد أن استبعد جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) احتمال تبني أسعار فائدة سلبية، لكن تحذيره من ضعف النمو الاقتصادي لفترة ممتدة حد من خسائر المعدن الأصفر.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.40 بالمئة، إلى 1723 دولار للأوقية (الأونصة) ، بعد أن قفز 0.8 بالمئة في الجلسة السابقة بفعل رؤية باول القاتمة لفرص تعافي الاقتصاد من تداعيات جائحة فيروس كورونا. وزادت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.4 بالمئة، إلى 1723.80 دولار. وقال أفتار ساندو مدير السلع الأولية لدى مؤسسة فيليب فيوتشرز «تعليقات باول بأنه ليس متحمسا لأسعار الفائدة السلبية حدت من موجة ارتفاع الذهب».

لكن ساندو قال إن الخطاب بصفة عامة كان إيجابيا للذهب مضيفا أن «الأسعار ارتفعت بعد أن قال باول إن الاقتصادات لا تبلي بلاء حسنا بسبب الفيروس، ويمكن توقع المزيد من التحفيز. وهو يتوقع المزيد على الصعيد المالي».

وتتركز الأنظار حاليا على بيانات إعانة البطالة الأميركية المقرر صدروها لاستقاء المزيد من المؤشرات بشأن آفاق الاقتصاد. وتطلق البنوك المركزية والحكومات في أنحاء العالم دعما ماليا ونقديا غير مسبوق لحماية اقتصاداتها من الجائحة.

ويميل الذهب للاستفادة من إجراءات التحفيز واسعة النطاق، إذ إنه يُعتبر في المعتاد وسيلة تحوط في مواجهة التضخم وتراجع العملة. وفي تأكيد للأثر الاقتصادي للوباء، تراجعت أسعار المنتجين الأميركيين في أبريل بأكبر قدر منذ 2009.

المؤشر العام يفقد 6.07 نقطة

تباين أداء مؤشرات البورصة بنهاية معاملات الأسبوع

أنهت البورصة تعاملات الأسبوع أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 6.07 نقطة ليبلغ مستوى 4699.11 نقطة بنسبة هبوط 0.13 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 79.9 مليون سهم عبر 4755 صفقة نقدية بقيمة 15.13 مليون دينار كويتي.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2.05 نقطة ليبلغ 4060.89 نقطة بنسبة صعود 0.05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 25.6 مليون سهم عبر 1249 صفقة نقدية بقيمة 836.2 ألف دينار.

كما انخفض مؤشر السوق الأول 10.11 نقطة ليبلغ مستوى 5024.51 نقطة بنسبة هبوط 0.20 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 54.3 مليون سهم تمت عبر 3506 صفقة بقيمة 14.2 مليون دينار.

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 6.6 نقطة ليبلغ مستوى 3933.89 نقطة بنسبة صعود 0.17 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 18.14 مليون سهم تمت عبر 912 صفقة نقدية بقيمة 665.11 ألف دينار.

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ايفا فنادق) و(منتزهات) و(آن) و(مراكز) أما شركات (أهلي متحد) و(بيتك) و(بتروجلف) و(دانة) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (بيان) و(سنرجي) و(دانة) و(رماية) الأكثر انخفاضا.

انكماش وشيك نسبته 3.2 بالمئة وسط جائحة كورونا

الأمم المتحدة: اقتصاد العالم سيفقد 8.5 تريليون دولار في 2020

قالت الأمم المتحدة، إن من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي 3.2% في 2020 بعد أن تسببت جائحة فيروس كورونا في فرض قيود صارمة على النشاط الاقتصادي وزيادة الضبابية وأوقدت شرارة أسوأ ركود منذ الكساد العظيم.

وقال تقرير من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالمنظمة، إن من المرجح أن يكون تعافي الناتج الاقتصادي تدريجيا فحسب في 2021. كانت الإدارة توقعت في يناير نمو الاقتصاد العالمي بين 1.8 و2.5 بالمئة هذا العام. وقال التقرير الصادر أمس «من المتوقع أن يفقد الناتج الاقتصادي العالمي حوالي 8.5 تريليون دولار في 2020 و2021، ليمحو تقريبا مكاسبه التي تراكمت على مدى السنوات الأربع السابقة».

سلطنة عمان: إجراءات مواجهة كورونا تفوق 3.4 مليار دولار

قال وزير الشؤون المالية العماني، إن الأثر المالي للإجراءات المتخذة للتعامل مع الوضع الاقتصادي الاستثنائي في السلطنة يتجاوز 1.3 مليار ريال عماني (3.4 مليار دولار).

وقد أجرت سلطنة عمان تخفيضات كبيرة على الإنفاق الحكومي في الأشهر الأخيرة شملت تقليصا جديدا بنسبة 5 بالمئة لميزانية الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة.

وأصدرت وزارة المالية العمانية منشورا بتخفيض موازنات الوزارات والوحدات الحكومية تنفيذا لتوجيهات قضت باتخاذ كافة الإجراءات المالية اللازمة لمواجهة الآثار الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. وتضمن التوجيهات إجراء تخفيض إضافي بنسبة 5 بالمئة على الموازنة المعتمدة لجميع الوحدات المدنية والعسكرية والأمنية لعام 2020، ليصبح إجمالي التخفيض بنسبة 10 بالمئة، بحسب ما ورد في وكالة «الأنباء العمانية» على تويتر.

وكانت وكالة موديز، قد خفضت التصنيف الائتماني لسلطنة عمان، في مارس الماضي، إلى درجة أكبر في المستويات مرتفعة المخاطر.

وعزت ذلك إلى تراجع قوة البلاد المالية، وهو ما يتضح في ارتفاع الدين الحكومي وضعف مقاييس القدرة على تحمل الدين. وخفضت الوكالة التصنيف إلى Ba2 من Ba1 وغيرت النظرة المستقبلية إلى مستقرة.